

تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض
ومقاومة الاستيطان للفترة من ١٦-٢٢ / ١٠ / ٢٠٢١، يشير فيه إلى أن الاستيطان
يتمدد ويأخذ أبعاداً تفرض قيوداً ثقيلة على حق الفلسطينيين
في تقرير المصير*

٢٠٢١/١٠/٢٣

الحكومة الإسرائيلية برئاسة نفتالي بينيت تبدو حريصة على الترجمة الدقيقة لقانون القومية العنصري، الذي أقرته الكنيسيت في العام ٢٠١٨ والذي يحصر حق تقرير المصير بين البحر والنهر في فلسطين باليهود وحدهم، وهي تستغل على نحو واسع انشغال الإدارة الأميركية في سياستها الخارجية بأولويات ملفات ليس من بينها ملف التسوية السياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لتمضي قدماً في تنفيذ مخططات استيطانية تتجاوز في حدودها وفي المخاطر المترتبة عليها ما كان مطروحاً على جدول أعمال حكومة بنيامين نتنياهو من مخططات ومشاريع استيطانية، وجدت في حينه فرصتها في تأييد الإدارة الأميركية السابقة لسياسة الاحتلال الاستيطانية ورفض اعتبار النشاطات الاستيطانية غير شرعية وعقبة في طريق السلام. كما تستغل هذه الحكومة نقطة ضعف في سياسة الإدارة الأميركية، التي تفضل الحفاظ على الائتلاف الحكومي القائم في إسرائيل على الاصطدام معه في أمر قد يدفع إلى انهياره وتمهيد الطريق لعودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل. ومن هنا يأخذ الاستيطان في حكومة نفتالي بينيت أبعاداً جديدة من شأنها أن تضع قيوداً ثقيلة على فرص ما يسمى حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية إلى جوار دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهو استيطان لا يقف عند حدود عطاءات لبناء وحدات استيطانية جديدة بل يتعدى ذلك نحو إقامة بنية تحتية، أقرتها حكومة بنيامين نتنياهو السابقة وتركت مهمة تنفيذها لأية حكومة إسرائيلية بديلة، كالطرق الالتفافية ومحطات المواصلات ومشاريع الربط الكهربائي وغيرها.

ففي أول مواقف علنية من هذا النوع منذ تولي الرئيس جو بايدن مهام الرئاسة في الولايات المتحدة تعتزم سلطات الاحتلال الموافقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في عدد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. فقد أعلن ما يسمى "المجلس الأعلى للتخطيط" في "الإدارة المدنية الإسرائيلية"، أنه سيوافق في الأسبوع المقبل، على تنشيط التخطيط والبناء لنحو ٣١٠٠ وحدة سكنية جديدة، سوف تتوزع على ٣٠ مستوطنة وبؤرة استيطانية أكبرها في مستوطنتي "رفافا" (٣٩٩) و"كدوميم" (٣٨٠) و"كفار عتصيون" (٢٩٢) و"هار براخا" (٢٨٦).

* المصدر: المكتب الوطني للدفاع عن الأرض - نابلس

<https://tinyurl.com/et5echc>

وتأتي المصادقة وسط مزاعم عن ضغوط تمارسها الإدارة الأميركية على حكومة نفتالي بينيت لوقف البناء الاستيطاني.

في الوقت نفسه صدر مؤخراً في السابع من شهر تشرين الأول الجاري عدد من الأوامر العسكرية التي تستهدف إقامة مشاريع استيطانية جديدة في محافظتي الخليل وبيت لحم، يحمل الأمر العسكري الأول تفويضاً لما يسمى فريق الخط الأزرق يجيز له التخطيط لمشاريع استيطانية على مساحة ٣٩٣ دونماً من أراضي قرى أم برج ضمن الحوض رقم (٥) طبيعي في موقع معرش بعة، وفي حوض رقم ٤ طبيعي موقع شعب المحص وموقع خلة قصه، وحوض رقم (٣) طبيعي موقع مرج النيص. وفي أراضي قرية اذنا ضمن الحوض رقم (٢٦) موقع زرب الديك، ليدخل حيز التنفيذ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ صدور الإعلان. ويحمل الأمر العسكري الثاني الإذن بالتخطيط لما يسمى فريق الخط الأخضر على أراضي لأغراض السياحة والترفيه، تبلغ مساحتها ٣٨,٧٢٩ دونماً من أراضي بلدة صوريف ضمن الحوض رقم (٢) طبيعي في المواقع: الخور، ورأس حسان، والخليل، وظهر الهوى، وخلة محمد سلامة. وكذلك بأراضي قرية الجبعة في محافظة بيت لحم في الحوض (٤) طبيعي موقع الخور، على ان يدخل إذن التخطيط ايضا حيز التنفيذ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الإعلان والإدعاء بأن الأرض المستهدفة هي عبارة عن منطقة احراش عائدة إلى جمعية (هيمينوتا) الاستيطانية بمحاذاة الخط الأخضر في المنطقة التي تم عزلها بجدار العزل العنصري.

وفي خطوة خطوة استفزازية جديدة تمهد لبناء حي استيطاني في قلب الخليل، بدأ مستوطنون أعمال بناء لإقامة مستوطنة جديدة لأول مرة منذ عشرين عاماً. وتتكوّن المستوطنة الجديدة من ٣١ وحدة سكنية، وتبنى في مجمع محطة الحافلات القديمة، وهي منطقة أجزتها الحكومة الأردنية كمنطقة محمية لبلدية الخليل. وقال متحدث باسم المستوطنين في الخليل يشاي فلايشر: "نقوم بعملية تنظيف للمنطقة لبناء مشروع جديد". وأشار أن الحي الاستيطاني الجديد يتكون من ٣١ وحدة سكنية. ويعتبر بناء هذا التجمع الاستيطاني الأول في الخليل منذ عقدين. وتعتبر المصادقة على هذا البناء خطوة استثنائية تشير إلى تغيير كبير في التفسير القانوني الإسرائيلي لما هو مسموح وممنوع في الأراضي المحتلة حيث تتصرف هذه الحكومة كحكومة ضم (سلب) وليس حكومة تغيير، حسب تعبير منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية فمنذ الثمانينيات لم تجرؤ أي حكومة على بناء مستوطنة جديدة في قلب أكبر مدينة فلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء مبنى واحد خلال الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠١.

ويدفع وزير البناء والإسكان زئيف إلكين، باتجاه تمرير مخطط لمضاعفة عدد المستوطنين في غور الأردن في غضون أربع سنوات. ويعتزم إلكين طرح المخطط لمصادقة الحكومة عليه خلال الفترة القريبة المقبلة، ووفقاً لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن عدد المستوطنين في الأغوار يقدر بنحو ٦ آلاف مستوطن، فيما تشير المصادر الفلسطينية ومنها مصادر المكتب الوطني إلى أن عدد المستوطنين في الأغوار ارتفع خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى ١٣ ألف مستوطن، يتوزعون على ٣٨ مستوطنة زراعية.

على صعيد مختلف كشف رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة الغربية، يوسي دغان، عن قرب الانتهاء من إقامة مشروع استيطاني كبير، هو عبارة عن بناء محطة نقل ضخمة قرب مستوطنة "راحيليم"، جنوب مدينة نابلس. ويقع المشروع قرب حاجز زعترة على أراضي سكاكا ويأسوف في محافظة سلفيت والساوية في محافظة نابلس وبتكلفة تصل إلى ٤٠ مليون شيكل "ويحتوي على ٣٠٠ موقف للحافلات، ومنطقة تشغيلية، ومحطة وقود، ومغسلة، إضافة إلى مباني المكاتب". وسوف تنقل هذه الحافلات المستوطنين بين شمال الضفة وغور الأردن وجنوب فلسطين ومنطقة تل أبيب وأن المدة المحددة للانتهاء من المشروع ٦ أشهر. ومن شأن هذه المحطة أن تغير خارطة الخدمات للمستوطنين في مستوطنات "راحيليم"، و"نفي نحيميا"، و"كفار تبوح"، و"ميغداليم"، و"شيلو". ويرى دغان بأن هذا المشروع يشكل "ثورة المواصلات" تجري بموازاة ثورات أخرى على صعيد الإنترنت عالي السرعة، والتعليم، والمرافق الرياضية، والبنية التحتية للمياه، وكذلك المخطط العام للكهرباء والذي هو قيد الإعداد في شمال الضفة.

وفي وزارة الداخلية تدرس اييليت شاكيد، إمكانية ربط المستوطنات بالضفة الغربية بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، في خطوة تعزز ضمها للدولة العبرية. وفي حال تقرر ذلك، فستربط المنازل التي أقيمت في المستوطنات ربطاً غير قانوني، وكذلك البؤر الاستيطانية غير القانونية وفقاً للقانون الإسرائيلي، والتي أقامها ما يعرف بعصابات "شبيبة التلال"، بشبكة الكهرباء الإسرائيلية. وكان وزير الطاقة في الحكومة الإسرائيلية السابقة يوفال شطاينتس قد أوعز بوضع خطة لتطوير نشاط وشبكة الكهرباء الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتزويد المستوطنات و"البلدات الفلسطينية" على حد زعمه بالكهرباء، بزعم ترشيد خدمات الطاقة والكهرباء، وتحسينها للمستوطنين والفلسطينيين، على حد سواء، بما يخفي عملياً نوايا ضرب شركة كهرباء "القدس" (أكبر مزود للطاقة بالأراضي الفلسطينية)، وتثبيت خدمات البنى التحتية للمستوطنات الإسرائيلية كجزء من الضم الفعلي للمستوطنات الإسرائيلية.

وفي خطوة من شأنها أن تحول مجالس المستوطنات إلى شرطي يراقب حركة البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج) صادقت حكومة الإحتلال على تحويل ٢٠ مليون شيكل إلى ١٤ "مجلس استيطاني" في الضفة الغربية، لصالح تنفيذ خطة تشكيل فرق مراقبة البناء الفلسطيني الذي يوصف بأنه "غير قانوني" في مناطق (ج)، وهي الخطة التي أعدت في عهد الحكومة السابقة حين عمل عليها وزير الاستيطان تساحي هنجبي، لكن منذ ذلك الحين توقفت، وسيتم تجديد الخطة لتنفيذها بمبادرة من الحكومة الحالية، ووفقاً للخطة، سيحصل كل مجلس استيطاني على ميزانية حتى ٤ مليون شيكل، على أن تخصص الميزانيات لتشكيل طواقم وفرق ودوريات ميدانية مزودة بمعدات التصوير مثل الحوامات الصغيرة وغيرها. علماً أن مهمة المجالس ستكون الرصد والمراقبة والتوثيق الميداني، ولن يكون لها أي صلاحيات في تحرير إخطارات الهدم ووقف البناء بل إبلاغ سلطات الإحتلال بكل ما وثقته من أعمال بناء للفلسطينيين.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: أجبرت بلدية الاحتلال المقدسي حمزة بزبزت على هدم غرف سكنية، في حي وادي الجوز ودفن مبلغ ١٠٠ ألف شيقل منذ عام ٢٠٠٥ كمخالفات لبناء غرفة إضافة في المنزل، وفي نهاية عام ٢٠١٩ تلقت العائلة أمر هدم نهائي وهدمت سقف الغرفة، لكن بلدية الاحتلال اقتحمت منزل العائلة وهددت بهدمه في حال لم يتم هدم جدران الغرفة. وأخطرت بهدم منزل وبيت متنقل "بركس" في بلدة سلوان حيث سلمت بلدية الاحتلال عائلة المواطنة أسماء الشيوخي في الحارة الوسطى من سلوان أمر هدم منزلها بحجة عدم الترخيص. كما وزعت قوات الاحتلال إخطارات بهدم منازل في قريتي بيت سوريك حيث أخطرت بهدم بناء خاص بمركز نسوي بيت سوريك الذي يجري بنائه في الوقت الحالي كما هدمت أساسات جدار استنادي ومغسلة مركبات، في بلدة سلوان تعود لعائلة أبو حسين، وأساسات سور استنادي أقامته عائلة العباسي، ويتهدد خطر الإخلاء والهدم ٣ عائلات مقدسية "نصار وبرقان والطويل" المكونة من ٧٥ فرداً، من أراضيها ومنازلها في حي واد قدوم ببلدة سلوان بدعوى بناء بلدية الاحتلال مدرسة. وقبل ٦ أشهر صدر قرار عن محكمة الاحتلال العليا يقضي بتهجير العائلات المذكورة من أراضيها وإلزامها بالهدم الذاتي لـ ٦ منازل داخل الأرض حتى نهاية ديسمبر المقبل. وفي متابعة للمشاريع التهويدية في المدينة بدأت سلطات الاحتلال ترميم كنيس "فخر إسرائيل" الذي دمر على أثر المعارك مع عصابات "الهاجاناه" الصهيونية عام ١٩٤٨، ويبعد ١٠٠ متر عن كنيس "الخراب" الواقع داخل أسوار البلدة القديمة وبحسب ما تسرب من معطيات سيتجاوز البناء الجديد ارتفاع سور البلدة القديمة، وسيحجب العديد من المعالم العربية والإسلامية.

الخليل: اعتدى مستوطنون على المواطنين في منطقة العطاره شرق يطا جنوب الخليل، الذين حاولوا الوصول إلى أراضيهم التي وضع فيها المستوطنون خزانات للمياه لسقي الأشجار التي زرعوها في المنطقة المحاذية لمستوطنات "أفيجال" و"سوسيا" و"متسبي يائير" ومنعهم من الوصول إلى تلك الأراضي وهدمت قوات الاحتلال منزلاً في منطقة "فرش الهوى" غرب مدينة الخليل بالإضافة إلى بئر مياه وأسوار محيطة بالمنزل الذي تم تجهيزه للسكن مؤخراً. كما هدمت منزلاً قيد الإنشاء في قرية سكة جنوب غرب الخليل، تعود ملكيته للمواطن أحمد عيسى جواعدة.

بيت لحم: جرفت أليات الاحتلال ١٠ دونمات في منطقة خلة النحلة قرب قرية واد رحال جنوب بيت لحم مزروعة بأشغال الزيتون، تعود للمواطن إبراهيم عبيات. وأخطرت سلطات الاحتلال، بهدم ثلاثة منازل قيد الإنشاء في قرية المنية جنوب شرق بيت لحم، كل واحد مكون من طابقين بمساحة إجمالية تبلغ ٥٠٠ متر مربع، تعود للمواطن عبد ربه الكوازبة بحجة عدم الترخيص، وأخطرت بوقف العمل في ٤ غرف زراعية بقرية أرتاس جنوب بيت لحم في منطقة "بكو" جنوب القرية، عرف من بين أصحابها، محمد القصاص، بحجة عدم الترخيص. وهاجم مستوطنون

مستوطني "دانيال" المواطن عايد عبد العزيز وأفراد أسرته أثناء قطفهم للزيتون في أرضهم الواقعة في منطقة "بانياس" غرب بلدة نحالين.

رام الله: أقدم مستوطنون على اقتلاع وتكسير أكثر من ٣٠٠ شجرة زيتون من أراضي بلدة المزرعة الغربية، شمال مدينة رام الله. حيث تفاجأ المواطنون عند وصولهم إلى حقولهم وأراضيهم المحاذية لمستوطنة "كفار راعيم"، بأن المستوطنين اقتلعوا وكسروا ما يزيد عن ٣٠٠ شجرة زيتون. وتسعى قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين إلى منع المواطنين من دخول تلك المنطقة، خاصة بعد إغلاق الشارع الزراعي المؤدي إليها ببوابة حديدية ومكعبات إسمنتية.

نابلس: هاجم عشرات المستوطنين المثلثين منازل في بلدة بورين جنوب نابلس. ورشقوا المواطنين بالحجارة بالمنطقة الشرقية والقريبة من مستوطنة "براخا" وتصدى المواطنون للمستوطنين ودارت بينهم مواجهات أصيب خلالها أربعة مواطنين برضوض وجروح. وقمعت قوات الاحتلال النشطاء والمزارعين في بلدة بيتا خلال قطفهم ثمار الزيتون في جبل صبيح حيث أطلقت قوات الاحتلال قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، ما أدى لإصابة العشرات بحالات اختناق، وسرق مستوطنون معدات قطف زيتون في بلدة يتما جنوب نابلس تعود للمواطن ناصر صنوبر. وفي بلدة قريوت جنوب شرق نابلس سرق المستوطنون ثمار الزيتون واقتلعوا ١٢ شجرة من جذورها وسرقوها بمنطقة الصيرة القريبة من بؤرة "ايش كودش" الاستيطانية شرقي البلدة. وأمسك المواطنون بأحد المستوطنين خلال قيامه بقطف الزيتون، بينما تمكن مستوطن آخر من الفرار، ووصلت قوات الاحتلال للموقع وأخلت سبيل المستوطن دون اتخاذ أي إجراءات بحقه، وتقع هذه الأراضي بين ثلاث بؤر استيطانية هي "ايش كودش" و"ايش" و"عادي عاد"، وتمكن أصحابها من استعادتها قبل سبع سنوات بقرار قضائي بعد ١٥ عاماً من مصادرتها. وفي جالود أقدم المستوطنون على قطع أكثر من ١٠٠ شجرة زيتون، وسرقة ثمار عدد من الأشجار، كما رشوا بعض الأشجار بمواد كيماوية. كما سرق مستوطنون ثمار زيتون بمنطقة "جورة نصر" شرقي بلدة سالم بالقرب من الشارع الالتفافي، وحطموا أغصان الأشجار خلال قطفها واقتلع مستوطنو مستوطنة "شافي شمرون" المقامة على أراضي الناقورة وسبسطية ودير شرف شمال غرب نابلس، عشرات أشجار الزيتون كما شق المستوطنون طريقاً بمحيط المستوطنة بعرض ٨ أمتار، وبطول ٣ كم، الأمر الذي يندر بأعمال توسعة وبناء في المستوطنة على حساب أراضي المواطنين.

قلقيلية: منعت قوات الاحتلال مزارعي قرى عزبة سلمان، عزبة الأشقر، عزون عتمة، بيت أمين، وسنيريا، من الدخول إلى أراضيهم لقطف ثمار الزيتون، عبر ما يعرف بالبوابات الزراعية المقامة على مقطع جدار الفصل العنصري، رغم حصولهم على التصاريح اللازمة جنوبي قلقيلية. يذكر أن المساحة المزروعة بأشجار الزيتون والمعزولة خلف الجدار بالمنطقة الجنوبية من قلقيلية تبلغ ألفي دونم.

جنين: اقتحمت قوات الاحتلال بلدة يعبد وشرعت بتدمير وتجريف الشارع الجديد الواصل بين البلدة وضاحية مريحة، وسط تعزيزات عسكرية كبيرة. بعد أن سلمت البلدية إخطاراً بذلك

وكانت بلدية يعبد شقت وعبدت الشارع بطول ١ كيلو متر قبل حوالي شهرين بتكلفة ١٠٠ ألف دولار أميركي، وهو شارع حيوي، كونه يُسهل مرور طلبة المدارس والجامعات، والمزارعين لأراضيهم خاصة ونحن في موسم الزيتون. كما نفذت قوات الاحتلال مناورات عسكرية في أطراف بلدة يعبد وقرية كفيرت غرب مدينة جنين حيث دخلت المركبات العسكرية إلى البساتين والأراضي الزراعية وكروم العنب وأحدثت تخريب المحصولات والمزروعات.

الأغوار: شرعت جرافات الاحتلال بتدمير أجزاء من طريق معبد شمال شرق تياسير، بطول ١٦٠٠ متر. ويستهدف الاحتلال عادة الطرق التي تربط التجمعات الفلسطينية بتدميرها كلياً أو بشكل جزئي. كما قام مستوطنون مسلحون بالاستيلاء على أراضٍ للمواطنين غرب أريحا وإنزال معدات وجرارات زراعية وصهاريج مياه في منطقة الواد الأبيض الملاصقة لعرب المليحات الواقعة على نهاية طريق المعرجات غرب أريحا. وتشهد المنطقة اعتداءات متكررة من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال على المواطنين وأراضيهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>